على خلفية اعتداء الاربعاء الدامي

المطالبة باعلان " الزنجيلي " منطقة منكوبة .. والمباشرة بخطة واسعة لإعادة الامن إلى الموصل

آخر حصيلة للضحايا: ٣٦ شهيداً و١٦٦ جريحاً

اوفد رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الموصل وفداً امنياً للتحقيق في العملية الارهابية التي طالت الاربعاء الماضية منطقة الزنجيلي وتقديم الدعم لعوائل ضحايا الانفجار.

يأتي ذلك في وقت اعلن فيه مدير عمليات نينوى عن المباشرة بتطبيق خطة (فرض القانون) في المدينة لاعادة الامن والاستقرار وتطهيرها من الارهاب. وتزامن اعلان الخطة الامنية الجديدة مع حظر تجوال اعلنه محافظ نينوى لكي تتمكن فرق الانقاذ والدفاع المدني والصحة من تنفيذ واجباتها باخلاء الضحايا ونقل المصابين إلى المستشفيات.

بغداد - الموصل / المدى

وتأتي هذه الخطوات في ظل سخط عارم من ابناء الموصل ونقل للجريمة وإدانة واستنكار واسعين من الحكومة ومجلس النواب بكل كتله النيابية واعتبار منطقة الزنجيلي منطقة منكوبة.

وفي الوقت الذي فتحت المستشفيات ابوابها لاستقبال الضحايا والجرحى اعلنت حكومة اقليم كردستان عن تقديم مساعداتها الطبية والانسانية للمتضررين فيما اعلن النائب فؤاد معصوم المتحدث باسم التحالف الكردستاني في مجلس النواب عن فتح جميع مشافي كردستان لاستقبال الجرحى جراء الاعتداء الارهابي.

وكان مدير مركز عمليات نينوى اللواء الركن رياض جلال توفيق قد اعلن أن قائد شرطة نينوى اللواء صالح محمد حسن الجبوري توفي متأثرا بجروح أصيب بها نتيجة هجوم انتحاري استهدفه صباح امس الاول الخميس في منطقة الزنجلي، وذكر أن انتحاريا، يرتدي حزاما ناسفاً فجر نفسه، صباح الخميس في مكان قريب من تواجد قائد الشرطة الذي كان يعاين آثار الدمار الذي خلفه تفجير يوم الأربعاء في منطقة الزنجلي. وأضاف، أن الهجوم الانتحاري أسفر عن استشهاد قائد الشرطة متأثرا بجراحه بعد فترة وجيزة من نقله إلى المستشفى مع استشهاد اثنين من مرافقيه احدهما برتبة نقيب وإصابة ستة آخرين بينهم اثنان من الصحفيين حالة احدهما حرجة. فيما أعلن محافظ نينوى دريد كشمولة الحداد الرسمي في نينوى لثلاثة أيام اعتبارا من يوم الخميس، على ضحايا تفجير الأربعاء، واستشهاد قائد شرطة نينوى.

وفي تطور لاحق، أعلن محافظ نينوى دريد كشمولة، حظرا للتجوال العام في مدينة الموصل، ابتداءً من الساعة ١٢ ظهراً من يوم الخميس وحتى إشعار آخر.

وكان انفجار كبير قد وقع في بناية تقع في شارع الببسي في منطقة الزنجلي غربي مدينة الموصل، في الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم الأربعاء وصف بأنه الأعنف على الإطلاق، بحسب تصريحات مسؤولين أمنيين في المدينة، وتسبب الانفجار الذي هز مدينة الموصل وسمع دويه في كل إرجائها، باستشهاد نحو (٣٦)شخصاً وإصابة (١٦٦) آخرين معظمهم من النساء والأطفال، وهي آخر حصيلة رسمية أعلنتها المحافظة صباح الجمعة. وكان الانفجار قد تسبب بأضرار كبيرة للدور السكنية المحيطة بموقع التفجير، وذكر قائد الفرقة الثانية من الجيش العراقي في الموصل، أن احد المعتقلين لدى الجيش، أخبر عن وجود مستودع كبير جدا للأسلحة والاعتدة في عمارة غير مأهولة تتألف من ثلاثة أدوار، في منطقة الزنجلي، وعند توجه قوة من الفرقة لمعاينة المكان لاحظ خبير المتفجرات بالفرقة، وهو ضابط برتبة نقيب وجود أسلاك كثيرة داخل السرداب الذي احتوى على كمية كبيرة من المتفجرات (تي إن تي)،وعند الطلب من القوة بالمغادرة حدث الانفجار.

وتضاربت الانباء حول العدد الكلي للضحايا بسبب تهدم الكثير من المباني السكنية فوق ساكنيها، واتساع دائرة الدمار الذي خلفه التفجير، وصرح مصدر في الطب العدلي مساء الخميس، أن عدد الضحايا يقرب من (٥٠) شخصاً، هذا ولم يؤكد اي مصدر رسمي هذا العدد، بينما رجح مصدر في الدفاع المدني، ازدياد عدد الضحايا، سيما وان عددا غير محدد من الأشخاص مازالوا تحت أنقاض المنازل التي هدمت جراء الانفجار. وأن أعمال البحث عن ناجين مازالت مستمرة. من جانبه، حمل محافظ نينوى جهات إرهابية بالوقوف وراء التفجير، وطالب الحكومة باعتبار المنطقة منكوبة، وتوفير المساعدات العاجلة للضحايا، فيما وعد مجلس محافظة نينوى، على لسان رئيسه هشام الحمداني بتقديم كل ما هو ضروري من اجل مساعدة اسر الضحايا، والمتضررين، وأعلن مدير صحة نينوى أن المستشفيات في المدينة تبذل جهودا كبيرة من أجل إسعاف المصابين، وطمأن المواطنين إلى أن مصرف الدم التابع لصحة نينوى، تتوفر فيه كميات كبيرة من الدم وان جميع المصابين سوف يتلقون العناية الكافية وستصرف لهم العلاجات اللازمة.

وفي الاطار نفسه، طالب برلمانيون وممثلون عن محافظة الموصل في مؤتمر صحفي تم عقده في قصر المؤتمرات ببغداد الخميس بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بالانفجار الذي طال منطقة الزنجيلي.

وقال محمود العزاوي عضو الكتلة العربية المستقلة ممثل أهالي الموصل في مجلس النواب "نحن ممثلو الموصل نطالب بلجنة تحقيقية لتقصي الحقائق" متهما دولا إقليمية لم يسمها بالوقوف وراء هذا التفجير.

وناشد العزاوي الحكومة العراقية باعتبار منطقة الزنجيلي منطقة منكوبة داعيا الحكومة إلى تقديم نجدة عاجلة من وزارة الصحة لمساعدة المصابين. كما دعا إلى تعويض المتضررين مطالبا لجنة المهجرين بمجلس النواب العمل على اسكان المنكوبين الذين فقدوا منازلهم وتشكيل مفارز حراسة من أبناء المدينة.

إلى ذلك أعلن مدير عمليات نينوى عن المباشرة بخطة أمنية جديدة في مدينة الموصل لإعادة الأمن والاستقرار إليها بعد التفجير الدامي الذي شهدته المدينة مساء الأربعاء الماضي، وقال اللواء الركن (رياض جلال توفيق) خلال مؤتمر صحفي عقد في مبنى محافظة نينوى يوم الخميس، ان القوات العراقية المتمثلة بالفرقة الثانية من الجيش العراقي وقيادة شرطة نينوى، باشرت بتطبيق خطة (فرض القانون) في مدينة الموصل لإعادة الأمن والاستقرار وتطهير المدينة من الجماعات المسلحة والخارجين عن القانون وتقديمهم إلى العدالة.

من جهته محافظ نينوى (دريد كشمولة) ان وزارة الداخلية قررت تولي اللواء واثق الحمداني قيادة شرطة نينوى بالوكالة خلفا للعميد الركن صالح محمد حسن الجبوري الذي استشهد في التفجير وأشار كشمولة خلال المؤتمر إلى ان المحافظة تنتظر قدوم الوفد الأمني الذي أمر بإرساله رئيس الوزراء نوري المالكي للتحقيق في ملابسات حادث تفجير منطقة الزنجيلي ولتقديم الدعم اللازم لضحايا الانفجار.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قد ادان في، حادث التفجير وذكر بيان لمكتب رئيس الوزراء، تلقت (المدى) نسخة منه، الخميس، ان رئيس الوزراء أمر بإرسال وفد رفيع المستوى إلى الموصل للتحقيق "في هذا الاعتداء الأثم والوقوف على حقيقة الوضع الأمني في المحافظة " مشيرا الى ان وفدا آخر سيقوم بزيارة المدينة "لتفقد عوائل الشهداء والجرحى."

وقال المالكي، وفق البيان، " أقدمت زمرة إرهابية على ارتكاب جريمة بشعة عندما فجرت أحد المباني في مدينة الموصل، حيث اسفر الاعتداء الاجرامي عن استشهاد وجرح العشرات من المواطنين الأبرياء، وتدمير العديد من المنازل."

وأضاف "وايغالا في الحقد، فجر مسخ انتحاري نفسه في نفس مكان الاعتداء لدى تفقد قائد شرطة نينوى العميد صالح محمد حسن لموقع الجريمة مما ادى الى استشهاده".

من جانبه دعا نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الحكومة العراقية الى ان تتحرك "على عجل" وان ترسل لجنة تقص للحقائق على أعلى المستويات إلى المدينة المنكوبة.

وقال بيان صدر من مكتب نائب رئيس الجمهورية، تلقت (المدى) نسخة منه انه "لم تعد لغة الاستنكار تجدي نفعا في خضم هذه الفظائح والمجازر الوحشية التي ترتكب بسبب أو من دون سبب، ولم يعد الاستهجان وبرقيات التعزية والمواساة تكفي لعظم المحنة وهول المصاب وهذا ما حل بمدينة أم الربيعين (الموصل) يوم الاربعاء."

وطالب البيان الحكومة بسرعة التحرك قائلا "لقد تضاربت الأنباء حول من كان وراء هذه الفاجعة ولذلك لا بد أن تتحرك الحكومة على عجل وأن ترسل لجنة تقصي حقائق على أعلى المستويات ليس فقط لتحديد الجهة الضالعة بما حصل أيا كان انتماؤها وموقعها ولكن أيضا لتحديد الجهد الإغاثي والإعماري المطلوب على عجل."

واشار الى انه اصبح من الضروري ان تتشكل فرقا للاغاثة " تشارك فيها الحكومة ومكاتب رئاسة الجمهورية ومنظمات المجتمع المدني.. على أن تتحرك عاجلا قبل أن يتفاقم الأمر".

واعرب البيان عن الامل في ان "تفتح مستشفيات إقليم كردستان أبوابها لاستقبال الجرحى والمصابين كإشارة إلى وحدة الدم العراقي وكدليل على عمق الأخوة والترابط بين أبناء الوطن الواحد".

ضابط تحقيق أمريكي: صدام اقرّ بأنه أخطأ في تقدير نوايا بوش

نيويورك / الوكالات

قال ضابط في مكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي استجوب صدام انه أقر بأنه أخطأ الحساب حين موه وروج للانطباع بأنه يملك اسلحة دمار شامل قبل عام ٢٠٠٣ متصورا ان الولايات المتحدة لن تقدم على غزو بلاده.

وفي مقابلة مع برنامج "٦٠ دقيقة" في شبكة (سي.بي.اس) التلفزيونية الامريكية يذاع الاحد تحدث جورج بيرو ضابط مكتب التحقيقات الاتحادي عن حواراته مع صدام طوال أشهر بعد اعتقاله في كانون الاول عام ٢٠٠٣,

وقال بيرو ان صدام الذي أعدم في كانون الاول عام ٢٠٠٦ لادانته بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية أراد ان يعطي الانطباع بعراق قوي ليردع ايران خصمه التاريخي عن القيام بأي عمل عدواني.

وقال بيرو "قال لي انه في البداية أخطأ...في تقدير نوايا (الرئيس الامريكي جورج) بوش. كان يعتقد ان رد فعل الولايات المتحدة سيجيء بنفس أسلوب الهجوم الذي قمنا به عام ١٩٩٨,.. مجرد هجوم جوي مدته أربعة أيام."

واستطرد بيرو طبقا لمقتطفات من المقابلة نشرت يوم الخميس "لقد نجا من ذلك (الهجوم) وكان مستعدا للقبول بهذا النوع من الهجوم."

وسأل سكوت بيلي مذيع (سي.بي.اس) بيرو "ألم يتصور ان الولايات المتحدة ستغزو" فأجابه "لا.. ليس في بادئ الامر."

وقال بيرو انه بعد ان تأكد الغزو سأل صدام كبار ضباطه عما اذا كان بوسعهم التصدي للغزاة لمدة أسبوعين.

واستطرد بيرو "عند هذه النقطة كان الأمر سيتحول الى ما وصفه بحرب سرية" وأضاف بيرو انه لم يقتنع بأن التمرد كان من تخطيط صدام. وقال "كان يريد ان ينسب له فضل التمرد."

وقالت (سي.بي.اس) ان بيرو استجوب صدام لنحو سبعة أشهر محاولا كسب ثقته موحيا له بأنه مبعوث أمريكي هام يرفع تقاريره الى الرئيس الامريكي مباشرة.

وذكرت الشبكة "وهذا وأيضاً لانه كان الوحيد الذي يمده بأشياء منها مواد الكتابة وصابون الاستحمام جعل صدام يفتح قلبه لبيرو وهو أمريكي من أصل لبناني وواحد من بين قلة من ضباط مكتب التحقيقات الاتحادي الذين يتحدثون العربية."

وحتى بعد ان اتضح ان صدام لا يملك أسلحة دمار شامل حاول الابقاء على هذا الانطباع.

بعد تحسن الوضع الأمني فيها

أهالي الأعظمية يطالبون بتوفير الخدمات وفتح جسر الأئمة

بغداد/ نصير العوام

تعيش منطقة الاعظمية استقراراً امنيا منذ اكثر من شهرين بعد طرد العناصر المسلحة من المدينة من قبل قوات الصحوة بقيادة العقيد رياض السامرائي الذي استشهد في انفجار ارهابي استهدفه مع مجموعة من افراد الصحوة عند مدخل ديوان الوقف السني الاعظمية تشهد انتعاشاً اقتصادياً ايضا نتيجة تحسن الوضع الامني فيها. اهالي الاعظمية طالبوا وفي أحاديث لـ (المدى) بدمج عناصر صحوة الاعظمية من قوات وزارتي الداخلية والدفاع والوزارات الخدمية، فيما طالب البعض الاخر فتح جسر الأئمة لإعادة اللحمة الوطنية بين الاعظمية والكاظمية. كما استذكر آخرون قائد الصحوة الشهيد العقيد رياض السامرائي.

ويقول نزار احمد وهو موظف حكومي ان الاعظمية تعيش أحسن حالاتها على المستوى الامني والاقتصادي منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ويضيف يعود ذلك للشهيد العقيد رياض السامرائي الذي قاد ابناء المنطقة الذين استطاعوا ان يطهروا المنطقة من الجماعات المسلحة القادمة من خارج الاعظمية، مطالبا بدمج عناصر قوات الصحوة ضمن وزارتي الداخلية والدفاع وتوفير الخدمات في المنطقة.

فيما يؤكد طيف سعيد وهو طالب جامعي أن الاعظمية تحولت من مدينة للاشباح والقتل الى مدينة للسلام والتعايش السلمي،ويقول الان الاعظمية ليست الاعظمية قبل اربعة اشهر إذ أصبحت من المناطق ذات الحركة الاقتصادية الناشطة. وتمنى أن تتم عملية تاهيل مرسى الزوارق وفتحه امام المواطنين. كما طالب بانشاء نصب تذكاري وسط الاعظمية لقائد صحوة الاعظمية رياض السامرائي، وفتح جسر الائمة امام حركة السيارات.

وايدت موج طالب وهي طالبة جامعية انشاء نصب تذكار للسامرائي وقالت: يجب ان نستذكر السامرائي بشكل مستمر من خلال انشاء نصب تذكاري له، واضافت نريد من الحكومة أن تتعاون مع اهالي الاعظمية من خلال توفير الخدمات واعادة تاهيل المدارس،كما تعاون اهالي الاعظمية وطردوا الجماعات الارهابية من مدينتهم.

غيتس: لسنا مهتمين بفكرة القواعد الدائمة

الديمقراطيون يحذّرون من إبرام معاهدات مع العراق تربط رئيس أمريكا المقبل بسياسات بوش

بغداد / الوكالات

في عددها، الجمعة، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عدد أمس الجمعة أن "الولايات المتحدة ستطلب من العراق منحها حقوقا عريضة في الحرب". وقالت إن "مع تحديد مرحلة انتهاء وصايتها الدولية في العراق بعد ١١ شهرا، ستصر إدارة بوش على أن تمنح حكومة بغداد الولايات المتحدة سلطة واسعة في إدارة العمليات الحربية وضمان توفير الغطاء القانوني العراقي الذي يحمي المتعاقدين المدنيين الخاصين، طبقا لمسؤولين في الإدارة الأمريكية والجيش."

وتضيف الصحيفة "تواجه الإدارة الأمريكية معارضة من جانب الديمقراطيين، الذين يحذرون من أن الاتفاقيات التي يسعى البيت الأبيض إلى عقدها مع العراق قد تربط الرئيس القادم بسياسات السيد بوش وتواجد عسكري طويل الأمد."

وتعلق الصحيفة بقولها إن "الموقف الأميركي المفاوض للتوصل إلى علاقة عسكرية . عسكرية رسمية، وربما ستحل محل وصاية الأمم المتحدة الحالية على العراق، بصيغة مسودة مقترحة كان مسؤولون في البيت الأبيض، والبنتاغون، ووزارة الخارجية والجيش، وصفوا قواعدها الإجرائية بالسرية. كما تتضمن عددا قليلا من الطلبات المثيرة للجدل في تمتع القوات الأميركية بالحصانة من الملاحقة القضائية العراقية، والإبقاء على سلطتها في احتجاز معتقلين عراقيين."

وتواصل الصحيفة قولها على أية حال، فأن من المتوقع أن "يثير السعي الأميركي لتوفير الحماية للمتعاقدين المدنيين غضبا شديدا، لأن ما من دولة في العالم يعمل فيها مثل هؤلاء المتعاقدين برفقة الجيش الأميركي فيها ضمنت الحماية لهم في قوانينها المحلية. وبعض المسؤولين الأميركيين يريدون أن يحظى المتعاقدون على الحصانة التامة من القانون العراقي، بينما يرى آخرون لهم حماية محدودة من الملاحقات القانونية. وقال هؤلاء المسؤولون أن المفاوضات مع العراقيين، المتوقع البدء بها في الشهر المقبل، ستحدد ما إذا ستكون سلطة الأميركيين في قيادة العمليات الحربية مستقبلا أحادية الجانب، كما يحدث الآن، أو ستتطلب المشاورة مع العراقيين أو حتى المصادقة العراقية عليها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول رفيع في إدارة بوش يحضر للمفاوضات مع العراقيين، قوله "ستكون مفاوضات قاسية." موضحا "أنهم العراقيين عنيدون".

وتشير الصحيفة إلى أن "الديمقراطيين في الكونغرس، بالإضافة إلى مرشحي الحزب الاثنين لمنصب الرئاسة، السناتوران هيلاري رودهام كلنتون وباراك اوباما، اتهما البيت الأبيض برعاية مفاوضات يستتبعها إلزام قانوني بعلاقة أمنية طويلة الأمد مع العراق."

إلا أن مسؤولين في الإدارة يقولون إن "المقترح الأميركي بخاصة لن يحدد مستقبل مستويات القوات الأميركية في العراق أو يطالب بإقامة قواعد أميركية دائمة فيه. بل لا يقدم، كما يقولون، ضمانا امنيا يرتب مسؤوليات أمنية على واشنطن في حال تعرض العراق إلى هجوم. ومثل هذه الالتزامات طويلة الأمد تتضمن تحول الاتفاقية إلى معاهدة ثنائية، الأمر الذي يتطلب مصادقة مجلس الشيوخ.

وتواجه إدارة بوش الحقيقة السياسية في أنها لا يمكنها الاعتماد على ثلثي الأصوات المطلوبة للمصادقة على معاهدة كهذه مع العراق تنص على مثل هذا الالتزام العسكري."وتقول الصحيفة أن "مسؤولين في الإدارة يصفون مسودتهم المقترحة على أنها اتفاقية تقليدية من صلاحيات القوات الأميركية، اتفاقية متواضع، تاريخيا، على التفاوض عليها من جانب الذراع التنفيذي، ويوقع عليها الجانب التنفيذي من دون الحاجة إلى تصويت مجلس الشيوخ."

وقال وزير الدفاع، روبرت غيتس، (الخميس) "أنا اعتقد أن من الواضح جدا أن مثل هذه الاتفاقية لن تتحدث عن مستويات القوات،" مضيفا أن "ليس لدينا مصلحة في قواعد دائمة. أنا اعتقد بطريقة التفكير في أن إطار الاتفاقية هو مقاربة لتطبيع العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق."

وتعلق الصحيفة بقولها إن "في حين أن للولايات المتحدة اتفاقيات عسكرية قائمة الآن مع أكثر من ٨٠ بلدا في العالم، من بينها اليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، وعدد من جيران العراق، إلا أن ليس هناك بلد منها في حالة حرب. كما أن ليس هناك بلد منها عانى من ضحايا مدنيين سقطوا على أيدي متعاقدين أمنيين أميركيين، غير الخاضعين لمساءلة القانون العراقي. كما نقلت الصحيفة آراء عدد من الشيوخ الأميركيين الذين يعارضون عقد مثل هذه الاتفاقيات مع العراق التي تستدعي التزامات أمنية وعسكرية من جانب الولايات المتحدة لن يكون الرئيس الجديد القادم إلى البيت الأبيض في حل منها."

وقال غيتس خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة غير مهتمة بإقامة قواعد دائمة في العراق.

وردا على سؤال حول مضمون الاتفاق العسكري الأميركي المقرر مع العراق، أجاب غيتس "لقد بدأنا للتو الحديث بشأنه"، ولكن "أعتقد أنه من الواضح أن مثل هذا الاتفاق لا يتطرق إلى عدد القوات المسلحة الأميركية في العراق ولسنا مهتمين بقواعد دائمة في العراق". وأضاف أن هذا الاتفاق هو صيغة لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

ولم يوضح غيتس ما إذا كان هذا الاتفاق سيرفع إلى الكونغرس للموافقة عليه.

وقال "من السابق لأوانه الحديث عن موافقة الكونغرس أو موافقة الحكومة. أعتقد أننا لا نعرف ذلك بكل بساطة".